

القدوري كذا لان الصورة متحدة غير ان فيها
 اختلاف الروايتين كما رأيت وفي مثله تعيين
 الروايات ولا يذكر في كل واحدة علي حدة
 لان ذلك يوم اختلاف الصور علي انه لا يليق
 في مثل هذا المختصر الا ذكر احدي الروايتين
 انهي **قوله** ونصب قابض لها قال ابن الضيا
 في شرح المجمع اعلم ان القاضي اعني نصب
 عن الصبي الحاضر اما اذا كان غائبا فلا انهي
 وقال الشيخ علي القاسمي رحمه الله وهو
 منقوض بالغيب البالغ فتأمل انتهى **قوله**
 بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين شامل
 لما لو كان احدهما صغيرا علي ما قال قاضي خان
 لو جاز الباليغ مع صغير نصب القاضي عن
 الصغير من يقسم ويأمره بالقسم **قوله** واما
 الثالث وهو عدم جواز القسمة الي اخره
 هو الصحيح فالفرق بين اقامة البيينة
 وعدمها وفي بعض روايات المبسوط وغيره
 يقسم اذا اقام الحاضرون البيينة علي الموت
 وعدد الورثة كما في التبيين **قوله** قال
 في الحائنة وهو احتياج الشيخ الامام الي اخره
 وهو كذلك الا انه صرح في دار **قوله** وقال لا
 في

في الفصول كلها ينظر القاضي قال الزيلعي هذا
 اذا كانت الدور في مصر واحد واما اذا كانت
 في مصرين لا يقسم علي هذا بالاجماع فيما رواه
 هلال وعن محمد انها تقسم **قوله** ويصور القاسم
 ما يقسم هو ان يكتب علي قرطاس ان فلانا نصيبه
 كذا او فلانا كذا **قوله** ويعدله بالمال المهمة
 وروي يعزله بالزاي اي يقطعوه بالقسمة عن
 غيره **قوله** ويذرعه شامل للبناء لما قال
 الزيلعي ويذرعه ويقوم البناء لان قدر المساحة
 يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا يد من
 معرفتها يمكنه التسوية في المالية ولا يد
 من تقويم الارض وذرع البناء انهي **قوله** ويغززه
 كل قسم بيان للافضل فان لم يغززه او لم يمكن
 جاز كما في التبيين **قوله** فاذا كان اي ما يقسم
 بين جماعة الي اخره اصل هذا ان ينظر في ذلك
 الي اقل الانصاف فيجعلها من جنسه حتى اذا
 كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا او ربعا جعلها
 اربعا وهكذا **قوله** وان كان صاحب الثلث
 اخذه وما يليه ثم اذا خرج عقبه لصاحب
 السدس اخذ الثلث وتعين ما بقي لصاحب
 النصف او النصف اخذه الي الخامس وتعين